

الشواهد الشعرية وأثرها في تقعيد القواعد الصرفية

أ.م. د. عبد الرضا جواد حيال¹

المستخلص

إنَّ اهتمام علمائنا الأجلاء وحرصهم على اللغة العربيَّة -لغة القرآن الكريم- والمحافظة عليها، جعلهم يصوغون قواعدها النحويَّة والصرفيَّة معرِّزين ذلك بالشواهد القرآنيَّة، والاحاديث النبويَّة الشريفة، وكلام العرب من نظم ونثر، مبيِّنين فصاحتها وبلاغتها، وللشعراء دور في ذلك، فقد نظموا شعرهم على أوزان بحورها، فالمباحث الصرفية مليئة بالشواهد الشعرية التي اتخذها الصرفيون قاعدة في حلِّ كثير من المسائل الصرفية، وبيان مضامينها التي تعددت فيها الآراء، فكان للبصريين والكوفيين موقف منها، وتخرجها بحسب ما يقتضيه فهم علماء المدرستين.

الكلمات المفتاحية: الشعر، القاعدة، الصرف

انتساب الباحث

¹ جامعة واسط، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، واسط، 52001

¹ alqylybdalrda57@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2023

Poetic Evidences and their Impact on Establishing Morphological Rules

Assist. Prof. Abdul-Reda J. Hiyal¹

Abstract

The interest of our venerable scholars and their keenness on the Arabic language - the language of the Qur'an - and preserving it, they formulated its grammatical and morphological rules, reinforcing that with Qur'anic evidence, the noble hadiths of the Prophet, and the words of the Arabs from verse and prose, showing its eloquence and eloquence. Morphism is full of poetic evidence that the Morphists took as a rule in resolving many morphological issues, and the statement of its contents in which there were many opinions, so the Basrans and the Kufis had a position on it, and graduated it according to what was required by the understanding of the scholars of the two schools.

Keywords: poetry, rule, exchange

المقدمة

تعدّ الشواهد الشعرية الأصل الثالث بعد القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة في تأصيل القواعد الصرفية، فقد أسهمت الشواهد الشعرية في تقعيد القواعد اللغوية بما فيها القواعد الصرفية. ولصعوبة علم الصرف، لجأ الصرفيون إلى الشعر لفكِّ غوامضه بالتحليل والتأويل نزولاً لفهم القاعدة بكل يسر وسهولة. والشواهد الشعرية حجة ودليل على استنباط القواعد الصرفية، فضلاً عن تقريرها وتجويزها مما جاء مخالفاً للقاعدة، ولهذا جاء حرص علمائنا الأوائل على تتبع الشواهد الشعرية ودراستها وتخصيصها،

وإثبات ما هو مطابق للقاعدة مع ضعف ما يحتاج تضعيفه، أو عدم جوازه. فالشواهد الشعرية يؤتى بها لتوضيح القواعد الصرفية، فهي الحجج والبراهين لتوثيق القواعد وبيان صحتها؛ لما تتمتع به الشواهد من مادة ثرية في اللغة العربية "نحوها وصرفها" فهي حجة لتعزير مذهب، أو تضعيف رأي مذهب آخر، ولا يحصل ذلك إلا عن طريق الأدلة والحجج والبراهين التي تعزز ما استدل به صاحب الرأي، وتنفيد الرأي الآخر، فضلاً عن تتبع اللغة واستقرائنها والتعرف على واقعها، والوقوف على المسموع من كلام العرب الموثوق بعربيتهم. وقبل الشروع في جمع المادة

((اللباب في علل البناء والإعراب 143/2)) وما جاء من شواهد شعرية في هذا الباب ارتأينا ترتيبه على الانماط الآتية:

1. الفتح بدل الكسرة استيحاشاً:

عند النسب إلى كلمة "ما" ينقل الإعراب من حرفها الأخير إلى ياء النسب، وبكسرة مجانسة لياء النسب نحو: "عرب-عربيّ، وقريش-قُرشيّ". وأحياناً هناك كلمات حركة الحرف الذي قبل حرف الإعراب كسرة، فعند النسب إليها لا يُدَّ من إبدالها فتحة هروباً من اجتماع كسرتين مع "ياء" النسب نحو "نمر-نمريّ" إبل-إبليّ وتغلب تغلبيّ ((ينظر: التكملة 257-258)) وقال ابن يعيش "ت643هـ — فأما مثل تُغلب ويثرب ممّا هو على أربعة أحرف، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: تُغَلبيّ ويثربيّ ومُغربيّ؛ لأنّ فيه حرفين غير مكسورين التاء من تغلب مفتوحة و"الغين" ساكنة، ومنهم من يفتح ويقول: تُغَلبيّ ويثربيّ ومُغربيّ... وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل، وهو عند أبي العباس المبرد قياس مُطرد" ((شرح المفصل لابن يعيش 146/5 وينظر: الكتاب 341/3-342، والمقتضب 137/3)) ومنه قول الشاعر:

"والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلاً وأمهم زلاً منطوق"

((قائله جرير: ينظر: ديوانه 359)) قال الجوهري (ت393ه) "والنسبة إليها تُغَلبيّ بفتح اللام استيحاشاً؛ لتوالي الكسرتين مع ياء النسب ورُبما قالوه بالكسر"، ((الصاحح 195/1)). وقال زكريا الانصاري (ت926ه): "نسبة إلى بني تغلب واللام في تغلب مكسورة وفي التغلبيّ مفتوحة لاستئصال كسرتين مع ياء النسب"، ((الدرر السنينة 700/2)). وقال الراجز:

"لأكلّة من أقط وسمن أليّن مسّاً في حوايا البطن

من يثربيات قدّاذ خشن"

((لم يعرف قائله، ينظر: معجم شواهد العربية 722)) قال العيني "ت855هـ": "وإنما فتحوا الراء استيحاشاً لتوالي الكسرات" ((المقاصد النحوية 1542/4)) وتعليق العيني "ت855هـ" على الشاهد السالف الذكر نقله من صحاح الجوهري دون تصريح بذلك إلا أنّ الأخير ذكر شطر بيت لم أهدت إلى معرفة قائله، إذ قال: "وإنما فتحوا الراء استيحاشاً لتوالي الكسرات وأنشد: وأثريّ سنخه مرصوف"، ((الصاحح 92/1)). والذي يقال: إنّ ما ادّعى رضي الدين الاسترابادي "ت686هـ" من أنّ الخليل "ت174هـ" صرح بعدم السماع بالفتح إلا في "تغلبيّ" وهم. قال الأول: "والقول ما قاله الخليل، إذ لم يسمع الفتح إلا في تغلبيّ" ((شرح الرضي على الشافية 19/2)) وفي الكتاب "340/3" وقال الخليل: "من قال في

والكتابة في هذا الموضوع، وجدت دراسات تناولت الشواهد النحوية والصرفية في شعر شاعر وهي:

1. "الشواهد النحوية والصرفية في شعر عروة بن الورد، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية: محمد مصطفى القطاوي /عزة/مجلد:12/العدد:1/2004".
2. الشواهد النحوية والصرفية في شعر ذي الرمة دراسة تحليلية: بثينة ابراهيم عبد الله رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية 2007".
3. الشواهد النحوية والصرفية في شعر الصعاليك جمعاً وتوثيقاً ودراسة: السعيد سليمان السعيد، مجلة علمية حولية/كلية اللغة العربية بجرجا / المجلد :12:العدد:2008،4".
4. جمع الشواهد النحوية والصرفية في شعر العباس بن مرداس السلمي: عبد الحي محمد عبد الحي محمود، مجلة حولية، كلية اللغة العربية بجرجا/المجلد:15،العدد:2011،2".
5. الشواهد النحوية والصرفية في شعر أبي النجم العجلي دراسة وصفية تحليلية محمد أحمد أسعد/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/أطروحة دكتوراه/جامعة آل البيت/2019.

وبعد اطلاعي على الدراسات السابقة الذكر وجدت أنّ أصحابها قد استنبطوا أغلب القواعد الصرفية من دواوين الشعراء، فجاءت هذه الدراسة مستقصية، ومتتبعة الشواهد الشعرية التي استشهد بها الصرفيون حصراً؛ لإقرار قواعدهم، واستنباطها ابتداء من كتاب سيبويه، فجاءت على ثلاثة عناوين رئيسة وهي: النسب، التصغير، في الشاهد أكثر من قاعدة.

أولاً: النَسْبُ

النَسْبُ في اللغة معناه "القرباية" جاء في الصحاح "النَسْبُ واحد الأنساب والنسبَةُ والنسبة مثله "بكسر النون وضّمها "الصاحح"1/224" وفي لسان العرب "النسبُ: نسبُ القربيات" "لسان العرب 6/4405". وأما في الاصطلاح فهو "الملحق بأخوه ياء مشددة ليدلّ على نسبه إلى المجرد منها،" شرح الرضي على الشافية 2/4" ومن المصطلحات التي ورد ذكرها في الابواب الصرفية "النسب" ولسيبويه "ت180ه" "تسميتان" النسب والاضافة" إذ قال: "هذا باب الاضافة وهو باب النسبة" ((الكتاب 335/3)) قال أبو البقاء العكبري "ت616" "ويُسمّى إضافة ومعناها أن يضيف شيئاً إلى بلد أو قبيلة أو صناعة إضافة معنوية كقولك: مكّيّ وتميميّ وإنما سُمّي نسباً؛ لأنك عرفته بذلك كما تعرّف الانسان بأبائه"

يُتْرَب: يُتْرَبِي، وفي ثَعْلَب: ثَعْلَبِي، فتح مغيرا" فكلام الخليل في الكتاب دليل على وهم الأسترابادي.

2. النسبة إلى المفرد:

من شروط النسب، النسب إلى المفرد، فلا يجوز النسبة إلى الجمع، فالنسبة مثلا إلى "كُتَبِ كِتَابِي" والنسبة إلى "مساجد مسجدي". قال سيبويه "ت180هـ": "اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدأ، فإنك تُوقِعُ الاضافة على واحده الذي كسر عليه.. لو أضفت إلى المساجد قلت: مَسْجِدِي ولو أضفت إلى الجَمْع، قلت: جُمُعِي ((الكتاب 3/378)). وهناك ألفاظ وردت مجموعة لفظا ومعنى إلا أنه لم يرد لها مفرد مثل: "عباديد ومحاسن" فالنسبة إليه ا على اللفظ فيقال: "عباديدي ومحاسني قال سيبويه: وقال أبو زيد: النسبة إلى محاسن محاسني؛ لأنه لا واحد له.. فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تتكلم به العرب" ((الكتاب 3/379)) ومُشْرِفِي في قول الشاعر:

"عَسِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرَّمَاحَ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَثْرَ فِي الْمَصَمِّمِ"
قائله ضرار بن الازور وهو من شواهد زكريا الأنصاري. ينظر: ((الدرر السننية 1/513)) ومعجم شواهد العربية 441 "نسبة إلى مفرد" مشرف" ويراد بها "السيوف. ينظر: ((لسان العرب 4/2244)) قال الجوهرى "ت393هـ": "والمشرفية سيفوف"، قال أبو عبيدة: "نسبت إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف. يقال: سيف مشرفي ولا يقال: مشارفي؛ لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن لا يقال: مهاليبي ولا جعافري ولا عباقرِي" ((الصحاح 4/1380)). وقال البغدادي "ت1093": "يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي، لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن" ((خزانة الأدب 3/321)).

3. النسبة إلى المنقوص:

قال ابن مالك "ت672هـ"

"والحذف في اليا رابعا أحق من قلب وجثم قلب ثالث يعن"
((شرح ابن عقيل 2/492)) ما قره الصرفيون في هذا الباب من النسب هو إذا كان المنقوص مؤلفاً من خمسة أحرف نحو: "المهتدي والمعتدي" أو من ستة أحرف نحو: "المستكفي والمستدعي" ووجب حذف الباء في النسب، فيقال: "المهتدي المعتدي، المستكفي، المستدعي" قال ابن مالك "ت672هـ": "فلما أنهيت الكلام في المنسوب إلى المقصور أخذت في بيان النسب إلى المنقوص فنبهت على أن ياء يلزم حذفها إن كانت خامسة فصاعداً كقولك في النسب إلى المعتدي: معتدي" ((شرح الكافية الشافية 4/1943)) وإذا كانت الباء رابعة، ففيه وجهان: الأول: حذف الباء

والإتيان بياء النسب نحو: "الداعي، القاضي، الرامي" فيقال في النسب إليه "الداعي القاضي، الرامي". قال سيبويه: "فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية: ناجي" ((الكتاب 3/340)) ومثل "ناجية، حانية" إذ يقال فيها "حاني" والوجه الثاني: تقلب كسرة ما قبل الباء فتحة ثم تقلب الباء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف "واوا" عند النسب فيقال: "قاضوي وحانوي" ومعناه بيت الخمار" ((ينظر: لسان العرب 2/1034)). قال ابن عصفور "ت669هـ": "والآخر: أن تقلب الكسرة فتحة فتصير الباء ألفاً ثم تنسب إليه كما تنسب إلى نظيره مما في آخره ألف، فتقول: قاضوي وعلى ذلك قوله:

"كفيف لنا بالشُّرْب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقذ"
((المقرب 2/65))

4. النسب على الأصل:

اشتراط الصرفيون في النسبة إلى ما جاء على وزن "فَعِيل" بضم الأول وفتح الثاني نحو "قُرَيْش" و "هُذَيْل"، إذ يقال في النسبة إليه ا "قُرَيْشِي، هُذَيْلِي" وهو القياس عند سيبويه مستشهدا بقول الشاعر: "بِكُلِّ قُرَيْشِي إِذَا مَا لَقِيْتُهُ سَرِيحٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ"
لا يعرف قائله وهو من شواهد سيبويه ((ينظر: الكتاب 3/337)). وَيَبِّنُ الاعلم الشنتمري "ت476هـ" "الشاهد فيه فقال: "الشاهد فيه قوله: قُرَيْشِي وإجراؤه في النسب على أصله وتوفية حروفه وهو القياس" ((تحصيل عين الذهب 494)) وقد جاء المطرد وغير المطرد في قول الشاعر:

"هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَأَحْرَتْ أَبَا هَذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةَ نُجْدٍ"

لم أهد إلى معرفة قائله وهو من شواهد ابن الأنباري "ت575هـ". ((ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 298)) وقال قبل ذكر الشاهد: "واللغة الفصيحة إثبات الباء، وهي أن تقول: قُرَيْشِي، وهُدَيْلِي وهو القياس" ينظر: ((الإنصاف في مسائل الخلاف 297)) وقال ابن يعيش «ت 642 هـ»: «الشاهد فيه قوله هُدَيْلِيَّة في النسبة إلى هُدَيْلٍ أنشده على صحة الاستعمال. والقياس عند سيبويه هُدَيْلِي ومنه قوله: هُدَيْلِيَّة وقالوا: قُرَيْشِي والقياس قُرَيْشِي» ((شرح المفصل لابن يعيش 6/11)).

5. النسب إلى المركب:

الاسم المركب في اللغة العربية ثلاثة أنواع: تركيب جملة نحو "تأبط شبرا، وجاد الحق ويزق نحره، وتركيب مزج" نحو: "بُعْلَبُك، ومعد يكر، وحضرموت، وتركيب إضافة نحو" أبو بكر، وأم كلثوم، وابن عباس، وعبد الأشهل، وعبد مناف، وامرؤ

فإنه أجرى ذلك مجرى جزء واحد إذا كان الفاعل كالجاء من الفعل" ((المقتصد في شرح التكملة 467/1-468)). وقال ابن يعيش "ت643هـ": "كأنه حافظ على لفظ كُنْتُ فأدخل نون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ من الكسر" ((شرح المفصل لابن يعيش7/6)).

6. ما ينبو عن ياء النسب:

يمكن الاستغناء عن ياء النسب بصيغ تؤدي ما تؤديه بالنسب ، وقد عر سيبويه بالقول: " هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة ، وذلك إذا جعلته صاحب شيء، يزاوله ، أو ذا شيء" ((الكتاب3/381)). وقال المبرد: "ما بينى عليه الاسم لمعنى الصناعة، لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء" ((المقتضب3/161)).

إن الغالب والمشهور في النسب هو الاتيان بالياء المشددة تلحق آخر الأسماء، وقد يستغنى عن تلك الياء بصيغ تقوم مقام "الياء" مؤدية الغرض المطلوب وهي ثلاث صيغ جمعها ابن مالك بقوله:

"وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسَبِ أَعْنَى عَنِ الْيَاءِ فَعِيلٌ"

((شرح ابن عقيل2/505)) فابن مالك حدّد الصيغ الثلاث التي تنوب مناب ياء النسب وهي: "فاعل وفَعَال وفَعِل". فممن جاء على "فاعل" ويراد به النسب: "لابن وتامر" اي "صاحب لبن وتمر". وقد ورد الأول في قول الشاعر:

"فَعَرَرْتِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ"

قائله الحطية ((ينظر: ديوانه17، والكتاب3/381)) ويقال "الذي نَصَب: ناصب" ومنه قول الشاعر:

"كَلْبِنِي لِهَمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ"

قائله النابغة ((ينظر: ديوانه40 وأمالي ابن الشجري2/306)) والنسبة إلى الأهل يقال: "أهل" على وزن "فاعل" وفيه قال الشاعر:

"إِلَى عَطَنِ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ أَهْلٍ"

قائله ذو الرمة ((ينظر: ملحقات ديوانه 672 والكتاب3/382)) ويقال: طاعم وكاسٍ" أي "صاحب طعام وكسوة" ومنه قول الشاعر:

"دَعِ الْكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِغَيْبِهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي"

قائله الحطية ((ينظر: ديوانه 108، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية5/585)) ومما جعل من باب النسب "راضية" في قوله تعالى "فَهُوَ فِي عَيْشَةِ رَاضِيَةٍ" ((القارعة21)). قال: " وقال الخليل: إنما قالوا عيشة راضية وطاعم وكاسٍ على ذا، أي ذاتٌ رضاء، وذو كسوة وطعام" ((الكتاب3/382، وينظر: تفسير

القيس" ، وعند النسبة إلى النوع الأول يقال: "تَأْبُطِي، جَادِي، بَرَقِي"، والنسبة إلى المركب تركيب مزح يقال: "بعلِي، معدِي، حضرمِي، خلافا للقاعدة والقياس حضرمِي" ((ينظر: شرح ابن الناظم 569)). وأما النسبة إلى المركب تركيب إضافة، فإذا كان المضاف إليه من الأب أو الابن أو الأم ، فتكون النسبة إلى المضاف إليه ، فيقال فيما سبق: "بكرِي، كلثومي، عباسِي". وكذلك النسبة إلى المضاف إليه نحو "عبد الأشهل" و"عبد مناف" إذ يقال في النسبة إليه ما: "أشهلي، ومنافي" إلا امرأ القيس ، فالنسبة إلى الأول دفعا للبس، فيقال "امرئِي" ((ينظر: تهديد القواعد 4682/4)). وأحيانا يؤخذ من الاسمين اسم واحد ، فيقال في النسبة إلى "عبد القيس، و عبد الدار": "عَبْقَسِي وعبدري". قال المبرد "ت286هـ": "وإنما فعل هذا لعلة اللبس" ((المقتضب (3/142)) وأجاز سيبويه وجهين في النسبة إلى "امرئ القيس" حذف همزة الوصل ويقاؤها؛ إذ قال: "فإذا أضفت قلت: ... و امرئِي ومَرئِي فكذلك هذا وأشباهه" ((الكتاب3/376)) ومنه قول الشاعر:

"إِذَا الْمُرئِي سَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَّةً وَعَارًا"

قائله: "ذو الرمة ينظر: ديوانه 2/1392"، والإبَّة: العيب ((ينظر، لسان العرب 6/4745)) وأحيانا يعامل مع المركب تركيب مزج على أنه لفظان نحو "بعلبك" أي بَعْلٌ وَبَكٌّ "فينسب إلى كلِّ منها ، فيقال: بَعْلِي وَبِكِّي" قال المرادي "ت749هـ": "أن ينسب إليه ا معا مزالا تركيبها" ((توضيح المقاصد والمسالك 5/1458)) (ومما أزيل تركيبها ونسب إليه ا: "رام هُرمز فقيل: "رامية - هُرمزية"، وقد جاء شاهد على ذلك ذكره السيرافي "ت368هـ" إذ قال: «وقد جاء النسبة إليه ما جميعاً منفردين ، قال الشاعر:

"تَزَوَّجْتَهَا رَامِيَةً هُرمُزِيَةً بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ" نسبة إلى رام هُرمز ((شرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/124)).

ومن المركبات التي عولمت معاملة تركيب جملة «كُنْتِي» . قال الجوهري «2924/5»: "يقال للرجل إذا شاخ: كُنْتِي؛ كأنه نسب إلى قوله: كُنْتُ فِي شَبَابِي كَذَا وَكَذَا" ((الصحاح6/1191)) ومنه قول الشاعر:

"فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيًا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرءِ كُنْتُ وَعَاجِنٌ"

لم أهدت إلى معرفة قائله وهو من شواهد ابن جني "ت392هـ" ((ينظر: سر صناعة الإعراب 1/224)) فالفعل مع فاعله أجرى مجرى الجزء الواحد. قال عبدالقاهر الجرجاني "ت471هـ" وأما من قال: كُنْتِي كما أُنشدنا شيخنا عن أبي زيد:

"..... فلا تَصْرُخُ بِكُنْتِي كَبِيرٍ"

على النسب. قال ابن الحاجب "ت646هـ": "النسب منه ما كان مدلوله مذسوباً حقيقة كقولك: دمشقيّ ومصريّ وهو الكثير الأشاع، ومنه ما كان في اللفظ خاصّة دون المعنى كقولك: كرسيّ، إذ ليس منسوباً من حيث المعنى، كما أنّ الظلمة ليست مؤنثاً من حيث المعنى" ((الإيضاح في شرح المفصل 562/1)) وأحياناً يؤتى "بياء النسب" للتفريق بين الجمع ومفرده فـ"روم" و"زنج" و"مجوس" جموع ومفردها: "روميّ، وزنجيّ، ومجوسيّ" ((ينظر شرح المفصل للزمخشريّ 143/5)) وقد تلحق "ياء" مشددة الاسم ويراد بها المبالغة نحو "أحمر وأحمريّ، و"دوّار ودواريّ". قال رضي الدين الأسترباديّ "ت688هـ": "وما لحقت آخره للمبالغة كأحمريّ ودواريّ ((شرح الشافية 4/2)). ومن شواهد ما جاءت فيه الياء المشددة للنسبة قول الشاعر:

"أطرباً وأنت قنّسريّ والذهر بالإنسان دوّاريّ"

قائله "العجاج ينظر: ديوانه 310 وهو من شواهد ابن عصفور ينظر: المقرب 54/2". قال أبو علي الفارسي "ت377هـ": "فصارت الياءان في هذا كتاء التأنيث في نحو قرية وغرفة وظلمة لا يراد بذلك معنى التأنيث كما لا يراد بالياءين معنى نسب إلى شيء" ((التكملة 253)). وقال ابن الشجري "ت542هـ": "وذلك أن يكون ألحقها ياء النسب للمبالغة، من حيث كانت وصفاً كقولهم في الأحمر: أحمريّ، وفي الدوّار: دوّاريّ" ((أمالي ابن الشجريّ 42/1))، وفي لسان العرب: "والذهر دوّار بالإنسان ودوّاريّ أي دائر به، على إضافة الشيء إلى نفسه" ((لسان العرب 11450/2)).

ثانياً: التصغير:

التصغير في اللغة خلاف التكبير، فهو "التقليل" ((ينظر: الصحاح 713/2)) قال ابن يعيش "ت643هـ": "اعلم أنّ التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم" ((شرح المفصل 113/5)) وأما في الاصطلاح فهو "عبارة عن تغيير ما يلحق الاسم، يدل به على أحد ثلاثة معان: تحقير ذات ما يتوهم عظيماً، أو تقليل ما يتوهم كثيراً أو تقريب ما يتوهم بعيداً" ((المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 263/7)) وللتصغير ثلاث صيغ ذكرها سيبويه "ت180هـ" بقوله "اعلم أنّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ" ((الكتاب 415/3)) نحو: "جُبَيْلٌ، وجُعْيُورٌ، وفُنَيْدِيلٌ" ((ينظر: شرح الشافية لرضي الدين الأسترباديّ 190/1)) ويؤتى بالتصغير إما للتقريب نحو "قُبَيْلُ الفجر" أو لتقليل الشيء وتحقيره نحو "رُجَيْلٌ"

البحر المحيط 319/8)) ويقال: "نابل" نسبة "لصاحب نابل" ومنه قول الشاعر:

"تَطْعَنُهُمْ سُلْكَى وَمَخْلُوجَةٌ لَفْتَكُ لَأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ"

قائله امرؤ القيس ((ينظر: ديوانه 260)). والصيغة الثانية التي تنوب مناب "ياء" النسب هي: "فَعَالٌ-بفتح الفاء وتشديد العين- الدالة على النسبة قال سيبويه: "وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعتة: لِبَانٌ، وتَمَارٌ، ونَبَالٌ" ((الكتاب 382/3)) ومن شواهد هذه الصيغة قول الشاعر:

"وليس بذى رُمح فَبِطْعُنِي بِهِ وَأَيْسُ بذى سَيْفٍ وليس بِنَبَالٍ"

قائله امرؤ القيس ((ينظر: ديوانه 33 وهو من شواهد سيبويه ينظر: الكتاب 383/3)) وأمثلة "فَعَالٌ كثيرة، قال السيرافي: "الباب عندي فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فَعَالٍ؛ لأنّ فَعَالاً لتكثير الفعل، وصاحب الصنعة مداوم لصنعتة، فجعل له البناء الدال على التكثير كاليزاز والقطار وغير ذلك ما لا يحصى كثرة" ((شرح كتاب سيبويه للسيرافي 131/4)). وقال في موضع آخر: "وقد قالوا: نَبَالٌ في الذي معه النَّبَلُ على هذا المعنى كأنه يلازمه، ولأنّ عمله به وتعاطيه له صنعة" ((شرح كتاب سيبويه للسيرافي 132/4)). وقال ابن يعيش: "اعلم أنّهم نسبوا على غير المنهاج المذكور؛ وذلك لأنهم لم يتأوا بياء النسب لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دلت عليه ياء النسبة وهو قولهم لصاحب البتوت وهي الأكسبة واحدها بَتٌّ: بَتَّاتٌ، ولصاحب الثياب تَوَّابٌ. الخ" ((شرح المفصل لابن يعيش 13/6)). والصيغة الثالثة النابتة عن "ياء النسب: فَعِلٌ -بفتح الأول وكسر الثاني- نحو: "نَهْرٌ" قال سيبويه: "وقالوا: نَهْرٌ وإنما يريدون نهاريّ" ((الكتاب 384/3)) منشداً على هذه الصيغة بشاهد لم أهدت إلى معرفة قائله وهو:

"أَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أَبْكُرُ"

((الكتاب 384/3)) وَيَبَيّنُ الأعلَمُ الشنتمريّ "ت476هـ" موطن الشاهد فيه فقال: "الشاهد في قوله: نَهْرٌ، فيناه على فَعِلٍ وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكِنِّي نهاريّ كما قال: بِلَيْلِي" ((تحصيل عين الذهب 500)).

7. النسب غير الحقيقي:

من المصطلحات التي ذكرها الزمخشريّ "ت538هـ" في المفصل مصطلح "النسب غير الحقيقي" ((ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 562/1)) ومراده أن هناك كلمات تلحقها "ياء" مُشَدَّدة لكن لا تدلّ على النسبة مثل: "كرسيّ" فهذه الياء من أصل الكلمة، فحذفها يخلّ بمعنى الكلمة، فمثلها يقال: إنّ التاء في "غرفة وظلمة" لا تؤدّي معنى التأنيث، فكذا "الياء المشددة في كرسيّ" لا تدلّ

3-تصغير أسماء الجموع

من المصطلحات التي ذكرها الصرفيون في كتبهم: "اسم الجنس الجمعي" و "اسم الجنس الافرادي" و "اسم الجمع". فما يراد بالمصطلح الأول هو الدالّ على أكثر من اثنين، ويفرق بين الجمع والمفرد "بالتاء" أو "ياء النسب" مفرد: "بقر، شجر، روم، زنج: بقرة، شجرة، رومي، زنجي" (ينظر: الكتاب/3-582-583، وشرح المفصل لابن يعيش/5/71)) وأما "اسم الجنس الإفرادي" فهو الدالّ على ما كثر وقلّ نحو: "ماء، ذهب، زيت" (ينظر: المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية/2-49-50)) وأما "اسم الجمع" فهو الدالّ على أكثر من اثنين "وليس له واحد من لفظه" قاله ابن مالك (شرح الكافية الشافية/4/1884)) مثل: "إبل، قوم مفرد الأول: "جمل أو ناقة" ومفرد الثاني يطلق على "المرأة والرجل" واختالف الصرفيون في "صَحْب" و "رَجُل" و "سَفَر" -بفتح الأول وسكون الثاني فيهم- ذهب سيبويه إلى أنها ألفاظ مفردة، والدليل على ذلك التصغير على اللفظ، إذ قال: "وذلك قولك: رَكْبٌ وَسَفَرٌ فالرُكْبُ لم يكسر عليه واحده، ألا ترى أنك تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وَسَفِيرٌ، فلو كان كسّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْلٌ مِمَّا يَكْسَرُ عليه الواحد للجمع" ((الكتاب/3/624)) أي أنّ من شروط التصغير أن يصغّر الفرد لا الجمع، فلو أريد تصغير كلمة ما مجموعة جمع تكسير لابدّ من ردها إلى المفرد، ثمّ تصغر مثل: "رجال، رجل، رُجَيْلٌ" و "رَجُلٌ خلاف الفارس" ((الصاحح/4/1705)) و "السفّر" بمعنى "المسافر" (ينظر: الصاحح/2/686)). وذهب الأخفش "ت215ه" إلى ما ذكر من ألفاظ أنها جمع مثل: "صَحْب" جمع صاحب" و "طَيْر" جمع "طائر"، "فَرَكْبٌ جمع ركب" و "سَفَرٌ جمع مسافر". وما ذهب إليه الأخفش مردود لمجيء "رُكَيْبٌ" و "رُجَيْلٌ" على الأصل في قول الشاعر:

"بَنَيْتُهُ بَعْصَبَةً مِنْ مَالِيَا أُخْسَى رُكَيْبًا أَوْ رَجِيلاً عَادِيًا"

قائله "أحبيحة بن الجلاح" وهو من شواهد البغدادي "ت1093ه" (ينظر: شرح شواهد شافية ابن الحاجب/4/105)) وذكر ابن جنّي "ت392ه" الخلاف بين سيبويه والأخفش مرجحاً قول سيبويه، إذ قال: "وكان أبو الحسن يقول في تحقير رَكْبٍ رُؤَيْكِيون؛ لأنه عنده جمع كسّر عليه ركب وقوله في البيت رُكَيْبٌ يدلّ على خلاف مذهبه، وهو قول سيبويه، وهو الصواب" ((المنصف شرح تصريف المازني/2/101 وينظر: الكتاب/3/624)).

4-إقرار الواو:

(ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي/4/164)) ومن الأغراض التي وثقت لها شواهد هي:

1. الترحم

ويراد به "الرَقَّةُ والتَّعَطُّفُ" ((لسان العرب/3/1611)) نحو: "شَقِيْقٌ تصغير شقيق". قال الشاعر:
"يَابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدِ"
قائله: "أبو زييد الطائي" (ينظر: ديوانه/48)) قال العيني: "تصغير ترحيم" ((المقاصد النحوية/4/1702)) وما قاله العينيّ قاله أبو يحيى زكريا الانصاري "ت926ه" "وشَقِيْقٌ تصغير شقيق للترحم" ((الدرر السنية/2/813))

2. بين التحقير والتعظيم

اختلف البصريون والكوفيون في شاهدين شعريين وهما:
"وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ"
قائله "البيد بن ربيعة" (ينظر: ديوانه/257)) وقول الآخر:
"فَوَيْقٌ جُبَيْلٌ شَاهِقُ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلَعَهُ حَتَّى تَكَلَّ وَتَعْلَا"
قائله "أوس بن حجر" (ينظر: ديوانه/87)) إنّ "دُوَيْهِيَةٌ" في البيت الأول تصغير "داهية" و"جُبَيْلٌ" في البيت الثاني تصغير "جبل" وتصغيرهما يراد به "التحقير" عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنّ المراد بالتصغير في البيتين السابقين هو "التعظيم" قال ابن يعيش "وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يُسمونه تصغير التعظيم كقول الشاعر: "دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ" فقال: دُوَيْهِيَةٌ والمراد تعظيم الداهية، إذ لا داهية أعظم من الموت وقال الآخر: فَوَيْقٌ جُبَيْلٌ.. فقال: جُبَيْلٌ، ثمّ قال: شاهق الرأس وهو العالي، فدلّ على أنه أراد تفخيم شأنه" (شرح المفصل/5/114)) وقال الأشموني "ت929ه": "وردّ البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير" ((شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/3/707)). وعبر ابن عصفور "ت669ه" عن التصغير الوارد في البيتين السابقين بتقليل الذات، إذ قال: "والثاني: تقليل ذاته، نحو قولك: بُعَيْلٌ، ومن هذا النحو قولهم: دُوَيْهِيَةٌ في الموت لدقتها وخفائها" ((المقرب/2/80)). وقال ابن الشجري "ت542ه" "وقد جاء التحقير في كلامهم للتعظيم" ((أمالي ابن الشجري/1/36)) إشارة إلى البيتين السابقين اللذين ذكرهما في أماليه. وفي شرح شواهد شافية ابن الحاجب للبغدادي "ت1093ه": "والتصغير في كل من فَوَيْقٌ وَجُبَيْلٌ ليس للتقليل الذي يراد به التحقير؛ لأن وصفه بما ذكر منافٍ لحقارته، بل هو للتعظيم" ((شرح شواهد شافية ابن الحاجب/4/87)).

وأصل: "صَبِيَّةٌ: صَبِيَّةٌ" من الفعل: "صبا يصبو" اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن قلبت "الواو ياء" فقيل: "صَبِيَّةٌ" (ينظر: ارتشاف الضرب/1/286)) والصيغتان جمعاً قلة. وفي تصغير اللفظتين اختلاف بين العلماء، إذ ذهب سيبويه إلى أن قياس تصغيرهما على المستغنى به مستشهداً بشاهد شعري إذ قال: "و من العرب من يجريه على القياس فيقول: صَبِيَّةٌ، وُعَلِيمةٌ" وقال الراجز:

"صَبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكَا مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرُهُمْ أَنْ زَكَا"

ورجح المبرد تصغير الصيغتين فعبر عن إحداها بالأجود، والثانية بالجديد مستشهداً بما استشهد به سيبويه إذ قال: "فإنذا حَقَرَتْ غِلْمَةٌ فالأجود أن تردّه إلى بنائه فتقول: أُغَلِّمَةٌ وكذلك صَبِيَّةٌ ولو قلت: صَبِيَّةٌ على اللفظ كان جيداً حسناً" ((المقتضب 2/209)). وعدّ السيرافي التصغير على "أَفْعِلَةٌ" شاذاً، إذ قال: "ومن الشذوذ قولهم في صَبِيَّةٍ أَصْبِيَّةٍ وفي غِلْمَةٍ: أُغَلِّمَةٌ" (شرح كتاب سيبويه للسيرافي 4/226)). وقال العيني: "صَبِيَّةٌ تصغير: صَبِيَّةٌ، وهذا التصغير هو القياس وقد جاء شاذاً أَصْبِيَّةٍ ورؤية بن العجاج أخرجها على القياس" ((المقاصد النحوية 4/2052)).

ثالثاً: في الشاهد أكثر من قاعدة :

وردت شواهد شعرية فيها أكثر من قاعدة صرفية فقد ورد في الشاهد جمعان أو ثلاثة جموع وأحياناً جمع مع أحد المشتقات "اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة مبالغة" ويمكن ترتيبها على الوجه الآتي:

أ-الجموع:

فُعَال-أفْعَال، فُعُول:

وردت هذه الجموع في قول الشاعر:

"بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا"

((قائله: أبو النجم العجلي ينظر: ديوانه/110)) فالجمع الأول: "فُعَال-بضم الفاء وتشديد العين-وهو جمع مطّرد في الوصف مما جاء مفرداً على "فاعل" مثل: "حاكم وحَكَّام، وكاهن وكُهَّان، وحارس وحُرَّاس" ((ينظر: الكتاب/3/603-605)) والجمع الثاني: "أفْعَال" وهو جمع قلة مطّرد في الاسم الثلاثي المعتل "الفاء" مثل: "وقت-أوقات-ووصف-أوصاف" ومطّرد أيضاً في المعتل العين مثل: "ثوب-أثواب-وبيت-أبيات، وباب-أبواب" ((ينظر: ارتشاف الضرب/1/409))

والجمع الثالث: "فُعُول" وهو جمع مطّرد في الأسماء التي ترد على زنة "فُعُل"-يفتح الفاء وكسر العين أو ساكنها نحو: "كَبِدٌ وكُبُودٌ،

هناك ألفاظ يحدث فيها حذف، وقلب وإدغام عند تصغيرها ومن هذه الألفاظ لفظة: "مُعَاوِيَةٌ" ففي الاسم زيادتان: "الميم والألف" وعند التصغير لا يُدَّ من حذف أحدهما، ولا يجوز حذف "الميم" للدلالة على "اسم الفاعل" لأن "مُعَاوِيَةٌ" اسم فاعل من الفعل "عَاوَى" وهو "الصوت" ((ينظر: لسان العرب/4/3181)) فميمه مثل ميم "منطلق" للدلالة على "اسم الفاعل" ((ينظر: المقتصد في شرح التكملة/2/1026)) قال سيبويه: "وأما مُعَاوِيَةٌ، فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود، لأنّ الواو نفس الحرف" ((الكتاب/3/470)) وقال المبرد: فإذا حَقَرَتْ مُعَاوِيَةٌ فِيمَنْ قَالَ: أَسَيِّدٌ قُلْتُ: مُعَيَّةٌ وكان الأصل مُعَيَّةٌ. ولكن إذا اجتمعت ثلاث ياءات في بناء التصغير حُدِفَت الياء المعتلة لاجتماع الياءات، ومن قال في أسود: أَسَيُّودٌ قال في تصغير مُعَاوِيَةَ مُعَيُّوِيَةٌ؛ لأنّه يحذف الألف فيصير، مُعَيُّوِيَةٌ، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف" ((المقتضب 2/246)) إذ حمل العالمان الجليلان ما بطراً من تغيير في تصغير "مُعَاوِيَةٌ" على تصغير أسود ويمكن توضيح ذلك بالقول: قياس تصغير أسود: أَسَيُّودٌ اجتمعت الواو والياء، والسابق ساكن قلبت الواو "ياء"، فقيل "أَسَيِّدٌ" اجتمع ممتثلان الأول ساكن والثاني متحرك، أَدْعَمُ الساكن بالمتحرك)، فقيل: أَسَيِّدٌ. وسبق أن قلنا: إن "مُعَاوِيَةَ" فيه زيادتان، فعند التصغير لا يُدَّ من حذف الألف، فيقال: "مُعَيُّوِيَةٌ"، ثم قلبت الواو ياء "ثم أَدْعَمُ الساكن بالمتحرك، فقيل: "مُعَيَّةٌ" اجتمعت ثلاث "ياءات"، فحُدِفَت الياء الثالثة وهي لام الكلمة، فقيل: "مُعَيَّةٌ" على وزن "مُفَعَّلَةٌ" قال: ابن يعيش: ومن قال: أَسَيِّدٌ مُعَيَّةٌ؛ لأنه لما قلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التي هي لام بعدها اجتمع ثلاث ياءات، فحُدِفَت اللام وبقي مُعَيَّةٌ على زنة مُفَعَّلَةٌ" ((شرح المفصل/5/125-126)) ويجوز تصغير مُعَاوِيَةَ على "مُعَيُّوِيَةٌ" مثل تصغير "أَسَيُّودٌ" دون قلب وحذف، قال السيرافي: وإذا صغرت مُعَاوِيَةَ في قول من يقول: أَسَيُّودٌ جاز إقرار الواو والعرب قد صغرت على معية قال الشاعر:

"وفاء ما مُعَيَّةٌ مِنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَهُ"

((شرح كتاب سيبويه للسيرافي/4/208-209)) وقال ابن مالك: والأجود الحذف والإعلال" ((شرح الكافية الشافية/4/1908)).

5- ما جاء على القياس:

قياس جمع "فَعِيل" و "فُعَال"-بضم الفاء- على أفعلة" مثل: "فَقْفِر: أَفْفِرَةٌ. صَبِيٌّ: أَصْبِيَّةٌ" و "غَرَابٌ: غَرَابَةٌ، غَلَامٌ أَغْلِمَةٌ". وقد يستغنى عن "أفعلة" بـ "فِعْلَةٌ" - بكسر الفاء وسكون العين- فيقال: "صَبِيَّةٌ" و غِلْمَةٌ" قال الجوهر ي: "ت393هـ": "ولم يقولوا أَصْبِيَّةً استغناء بصَبِيَّةٍ كما لم يقولوا أَغْلِمَةً استغناء بِغِلْمَةٍ" ((الصحاح/6/2398))

مَلِك و مُلُوك، فُلُس و فُلُوس قَصْر و قَصُور"
(ينظر: الكتاب/582، 576))

ب. فواعل، فُعَل، فَعَالِل:

وردت الصيغ السالفة الذكر في قول الشاعر:

"وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وِلْصَفَادِي جَمَّه نَقَانِقُ"

"فَفَوَاعِل" جمع مطرّد في الأسماء المفردة على زنة "فاعلة" أو "فُوعِل" أو "فوعلة" أو "فاعل" -بفتح العين- نحو: "قاعدة وقواعد، وجوهرة وجواهر وطابع وطوابع" و "حوازق" في الشاهد السابق على وزن "فواعل" مفردة "حزيقة" على وزن "فَعِيلَة" إلا أنه عومل معاملة "فاعلة" و "جَمَّ" جمع "جَمَّة" والجمع الثالث: "فَعَالِل" وهو جمع مطرّد في الرباعي المجرد نحو: "جعافر" جمع "جعفر" ومثل "جعافر: نقانق جمع نَقَانِقَة" قال الأعمى الشنتمري: "الحوازق: الجماعات واحدها حزيقة، فجمعها جمع فاعلة كأن واحدها حازقة لأنّ؛ الجمع قد يبني على غير واحده، والجَمُّ جمع جَمَّة وهي معظم الماء ومجمعه والنقانق: أصوات الضفادع، واحدها: نَقَانِقَة" (تحصيل عين الذهب/344)).

ت. فِعَل، فُعَل:

"فِعَل" -بكسر الأول وفتح الثاني- و"فُعَل" -بضم الأول وفتح الثاني- جمعاً كثرة وقد وردا في قول الشاعر:

"فَهُوَ ذَا فَقَد رَجَا النَّاسَ الْغَيْرَ مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَدَيْكَ وَالتُّورُ"
قائله العجاج" (ينظر: ديوانه 15/1)) فالجمع الأول مطرّد في الأسماء التي مفردها على "فُعَلَة" -بكسر الأول وسكون الثاني- نحو: "الخية ولحى، غيرة وغيرة" (ينظر: الكتاب/581/3)). والجمع الثاني مطرّد فيما مفرده "فُعَلَة" -بضم الفاء وسكون العين- نحو: "سورة وسور، وصورة، وصور، وتورة وتور" (ينظر: شرح الشافية لرضي الدين الاستربادي/2/102)) وفيه "دُرَر" جمع "دُرَّة". قال المبرد: "شَبَّهَ لِلوزن بظلمة وظلم مقعداً للقاعدة ببيت من الشعر لم أهد إلى معرفة قائله إذ قال "قال الشاعر:
"كَانَهَا دُرَّةٌ مُنَعَّمَةٌ فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَّرًا"
(المقتضب/2/205)).

3. قلب، جمع، اسم فاعل:

ورد لهذه المصطلحات الثلاثة صيغ جمعت في بيت واحد، وهو شواهد سيبويه إذ قال: "وقال طريف بن تميم العنبري:

"فَتَعَرَّفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ"

إنّما يريد الشاك فُكَب (الكتاب/3/466))، وعند صياغة "اسم الفاعل" من الأجوف الواويّ مثل "شاك" القياس فيه "شاوك" ثم تقلب "الواو" همزة لوقوعها عيناً في "اسم الفاعل" (ينظر: الكتاب/4/378)) ثم حدث في الكلمة قلب مكاني بتقديم "اللام" على العين، فيقال: "الشاك" على وزن "فَاعِل"، ثم تقلب الهمزة "ياء" مجانسة للكسرة فيقال: "الشاك" قال السيرافي "شاك في قولهم: شاك الذي له شوكة مثل قائل، فقدموا الكاف فقالوا: شاك كقولهم: قاض" (شرح كتاب سيبويه للسيرافي/4/205)) وقيل: أصله: "شاكك" من "الشك" بالكسر وهي السلاح ((الصاحح/4/1594)) فاسم الفاعل: "شاكك" ولكراهة اجتماع مثلين، قلبت الكاف الثانية ياء، فقيل: شاك، وأعلت إعلال "قاض". قال ابن جني ت392هـ: "وكلا القولين حسن جميل" ((المنصف شرح تصريف المازني/2/53)). والشاهد الثاني في البيت السابق الذكر "الجمع" وهو "فواعل"، مما يطرد فيه هذا الجمع "فاعلة" اسماً أو صفة نحو: "صاعقة وصواعق، جارية وجوار" ومنه "حوادث" جمع "حادثة". قال ابن مالك: "وفواعل-أيضاً-مطرّد في جمع فاعلة-مطلقاً-كضوارب وفواطم ونواص في جمع ضاربة وفاطمة وناصية" (شرح الكافية الشافية/4/1865)) ومن المشتقات: "اسم الفاعل" فاسم الفاعل إما أن يصاغ من الفعل الثلاثي، وإما من الرباعي، فمن الثلاثي على وزن "فاعل" مثل "كاتب" من "كتب" و "قارئ" من الفعل "قرأ" وعليه قول ابن مالك:

"كَفَاعِلٍ صُعُ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَدَا"

((شرح ابن الناظم/314)) قال ابن الناظم "ت686هـ": شارحاً كلام أبيه بالقول: "يقول: بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل" ((شرح ابن الناظم/314)) ويصاغ من غير الثلاثي على زنة "مُفْعَل" -بضم أوله- وكسر ما قبل آخره أي الاتيان بالفعل المضارع، ثم تبدل "ياء" المضارعة "ميماً" مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل: "أكرم-يُكْرَمُ-مُكْرَم". وقد رتب ابن مالك صياغة اسم الفاعل "من غير الثلاثي بيتين هما:

"وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوْصِلِ

مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَصَمِّ مِمَّ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا"

((شرح ابن عقيل/2/136)) ومما جاء اسم الفاعل من غير الثلاثي في الشاهد السالف الذكر "مُعَلِّم" فهو مأخوذ أو مشتق من الفعل الرباعي "أعلم"، "أعلم-يُعلم-مُعَلِّم". قال البغدادي "ت1093هـ" "مُعَلِّم اسم فاعل من علم.

الخاتمة:

- 1-اهتمام العلماء الاوائل بالشعر أياً اهتمام متغنين بحفظ مئات الأشعار مؤسسين قواعدهم عليها مرجحين بينها لاختيار ما يناسب القاعدة.
 - 2-تعدد وظائف الصرف وحاجته إلى الشعر، ومحافظة عليه حددت مدة زمزية بحدود"150هـ" وابن هرمة يُعد آخر شاعر احتج العلماء بشعره.
 - 3-القرآن الكريم أعلى المراتب والموارد في حجية الشواهد الصرفية ثم الحديث النبوي الشريف ثانيها وثالثها كلام العرب من الشعر والنثر إلا أن المتنوع كتب العلماء يجد كثرة الشواهد الشعرية قياساً بالشواهد الأخرى بما فيها القرآن الكريم.
 - 4-مجيء أغلب الشواهد الشعرية موافقة لآراء الصرفيين في تفعيد قواعدهم.
 - 5-للشاهد الشعري أهمية في إغناء الأبواب الصرفية وأثرائها وهذا متأثراً مما بذله الصرفيون من جهد كبير في الوقوف على الشواهد وما نتج عنها من ترجيحات وتأويلات وتثبيت ما هو أصح.
 - 6-الاحتجاج بالشعر يُعد مقياساً لغوياً وتاريخياً واجتماعياً وسمة من السمات الإيجابية في المحافظة على الأصالة اللغوية ونقاها.
 - 7-اعتماد كل العلماء دون استثناء على الشواهد الشعرية في تثبيت القواعد اللغوية نحوها وصرفها لما وجدوه فيها من مادة علمية غنية بالصنغ الصرفية باختلاف أنواعها ومباحثها المختلفة.
 - 8-افتقار الكتب المنهجية ولاسيما في المرحلة الجامعية من الشواهد الشعرية علماً أن فهم القاعدة وترسيخها في الذهن يتم عن طريق الشاهد.
 - 9-ارتباط الشواهد بما فيها الشواهد الشعرية بتأسيس القواعد وتفعيدها فهي مادة الاستقرار الثانية بعد القرآن الكريم عند القدماء.
 - 10-إن الشواهد الشعرية هي مدّ الصرف بالنمو وبتّ الحياة والحركة فيه، فالعلماء ردوا مصنفاتهم بالشواهد لتدليل القواعد الصرفية مصحوبة بالشرح والتفصيل.
 - 11-الاستشهاد بالشعر هو إثبات ما صح استعماله من ألفاظ وتراكيب مع تشديد العلماء على استيعاب الشواهد وقبولها لإقرار القواعد وتفعيدها.
- المصادر**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي ت745هـ، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط (القاهرة، 1998.
 - أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، ت542هـ، تحقيق: د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط، القاهرة، 1992م.
 - الايضاح في شرح المفصل: عثمان بن عمر ابن الحاجب ت646هـ، تحقيق د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
 - الانصاف في المسائل الخلاف: أبو البركات ابن الانباري ت577هـ، تحقيق محمد محبي الدين حميد، دار الفكر د. ط. ت. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب: يوسف بن سلمان الشمري ت476هـ، حققه وعلق عليه د. زهير عبد المحسن سلطان، مطابع دار الشؤون الثقافية ط، بغداد، 1992م.
 - تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ت745هـ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط، بيروت، 1993م.
 - التكملة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد ت377هـ، تحقيق ودراسة، د. كاظم بحر المرجان، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل، 1981م.
 - تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش ت778هـ، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط، القاهرة، 2007م.
 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي ت749هـ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط، القاهرة، 2001م.
 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي ت193هـ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط، القاهرة، 2000م.
 - الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة: زكريا بن محمد الانصاري ت926هـ، تحقيق ودراسة وليد بن أحمد بن صالح، دار بن حزم، ط، 2011م.
 - ديوان أبي زبيد الطائي: تحقيق د.نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967.
 - ديوان أبي النجم العجلي: تحقيق د.محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، 2006م.
 - ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل ابراهيم دار المعارف، ط، القاهرة.

- ديوان أوس بن حجر: تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
- ديوان الحطياة، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى الياسي الحلبي وأولاده، طه، القاهرة، 1958م.
- ديوان ذي الرمة عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري، مطبعة كلية كمبريج، 1919م.
- ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق د.عزة حسن، دار الشرق العربي، حلب، 1995م
- ديوان لبديدين ربيعة، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1999.
- ديوان النابعة الجعدي: تحقيق واضح الصمد، ط، دار صادر، بيروت، 1998م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني ت 392هـ، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، طه، دمشق، 1993.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل ت769، تحقيق محمد محيي الدين الحميد، دار التراث، طه، القاهرة، 1980م.
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك: أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين بن مالك ت686هـ، تحقيق محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية، طه، بيروت، 2000م.
- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن عيسى بن يوسف ت929م تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، طه، بيروت، 1955.
- شرح الشافية لرضي الدين الاسترياجي: محمد بن الحسن ت686هـ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب: عبد القادر البغدادي ت1093هـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك ت672هـ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، طه، 1982م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي: الحسن بن عبدالله بن المرزبان ت368هـ، تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي دار الكتب العلمية، طه، لبنان، 2008م.
- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين يعيث بن علي بن يعيث ت643هـ، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، طه، بيروت، 2001م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري ت393هـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، طه، القاهرة، 1956م.
- الكتاب: أبو شبر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، طه، القاهرة، 1988م
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ت711هـ، دار صادر، بيروت.
- اللباب في علل البناء والاعراب: عبدالله بن الحسين العكيري ت616هـ، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، طه، بيروت، 1995.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، طه، القاهرة، 2002م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو اسحاق بن موسى الشاطبي ت790هـ، تحقيق عياد بن عبد الثبيتي وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، طه، مكة المكرمة، 2007م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية "الشواهد الكبرى": بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت855هـ.
- المقتصد في شرح التكملة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت471هـ، تحقيق أحمد عبد الله الدويش، الناشر: جامعة الإمام محمد بن مسعود الاسلامية، ط1، 2007.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبردت ت285هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الاسلامي، طه، القاهرة، 1994م
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت669هـ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري، طه، 1972م
- المناهل الصافية الى كشف معاني الشافية، لطف الله بن محمد بن الغياث ت1035هـ، تحقيق عبد الرحمن محمد شاهين الناشر مكتبة الشباب، مصر، د.ت.
- المنصف شرح تصريف المازني، أبو عثمان المازني ت247هـ تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، دار إحياء الكرات القديم، القاهرة، طه 1954م.